الأنباء
الاحد 1 ابريل 2012

# العمير خلال لقائه الأول مع ناخبات «الثالثة»: نسعى لإقرار قوانين تسهم في حل مشاكل المواطنين

د.علي العمير

في بادرة لافتة، عقد النائب د.علي العمير لقاء مع ناخبات الدائرة الثالثة، حيث كان الحضور مشجعا جدا، تخللته إشادة من الحاضرات بعقد مثل هذه اللقاءات بعد الانتخابات، خاصة أن الكثير من الاعضاء لم يقم بمثل هذه اللقاءات حتى الآن، وأطلع العمير الحاضرات على ما حدث في مجلس الأمة خلال الجلسات الاخيرة، وأهم القرارات التي أصدرها المجلس، وأهم القوانين التي تم التصويت عليها، وكذلك المرحلة المقبلة وتصوره حولها.

وأوضح العمير للمشاركات في ندوته النسائية عدد الاقتراحات التي قدمها والأسئلة البرلمانية والاقتراحات برغبة، وذكر الإسهامات البرلمانية التي قام بها منذ بدء دور الانعقاد الحالي بالجلسات، سواء الاعتيادية او الجلسات الخاصة التي حضرها. وأشار الى ان نسبة حضوره الجلسات العامة واللجان هي 100٪ لافتا الى أنه عضو باللجنتين التعليمية والبيئية.

واستعرض العمير القوانين المعروضة على المجلس واللجان وما تم إنجازه منها مثل صندوق المحفظة المالية لدعم الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة والذي تم التصويت عليه في المداولتين الاولى والثانية، وكذلك قانون المدينة الطبية وتم إقراره في المداولة الاولى وإقرار قانون خطة التنمية للسنة الثانية، وتم التصويت بالموافقة على أكاديمية جابر للتعليم التطبيقي بالمداولة الاولى، وكان العمير أحد من تقدموا بهذا الاقتراح من النواب.

وتناول العمير قضية الإضرابات، وذكر انه أيد حقوق العاملين، ولكن ليس بالآلية والاسلوب الذي اتخذ، وهو تعطيل مصالح المواطنين وشل البلد، ولذلك قام بتحية من أضرب عن العمل ثم تراجع في الوقت المناسب على الاقل قبل أن يتسبب بأذى كبير.

وانتقل العمير الى الحديث عن طلبات رفع الحصانة عن عدد من النواب والتي تم التصويت عليها أخيرا، وقال العمير: إنني أرى انه من المفترض رفع الحصانة حتى يتمكن المظلوم من اخذ حقه ويمثل النائب أمام القضاء الذي لا نشك في عدالته واستقلاليته، لافتا الى انه صوت في كل طلبات رفع الحصانة بالموافقة على رفعها فقد ظهر له ان كل القضايا الحالية هي وقائع مثبتة ومحددة ولا مجال للادعاء بالكيدية فيها.

وتطرق العمير الى الحديث عن موضوع تغيير بلاغ اقتحام المجلس، وهو التعديل الذي قام به مكتب المجلس الحالي، وقال العمير: أنا ضد هذا الأسلوب وهذه الطريقة، وبشأن حديث الحاضرات عن مشكلة تعدد حوادث الاقتحامات في الآونة الأخيرة، ومنها اقتحام المجلس والمقار الانتخابية وقنوات تلفزيونية وضرورة ان يكون هناك ثقافة في مناهجنا التربوية تعلم النشأ والشباب أهمية احترام القانون، وألا يكون هناك أخذ الحق باليد، قال العمير: هذه قضية مهمة جدا سأتبناها وأقدم اقتراحا فيها وهي قضية تدريس الحقوق والواجبات في المدارس والمقررات الاسلامية التي تعمل على تأكيد الثوابت والقيم وتربية النشء.

وتناول العمير قضية النهضة الذي أثار جدلا واسعا وشرح أسباب معارضته له بسبب استهداف المؤتمر للشريعة الإسلامية، كما انه لم يكن له غطاء قانوني، وأضاف العمير قائلا: حسنا فعلت وزارة الداخلية بمنعه لكن عندما انتقل الى جمعية الخريجين تم تغيير اسمه واصبح مجرد ندوات ومحاضرات، وهذا أمر متروك لرقابة وزارتي الشؤون والداخلية على جمعيات النفع العام.

وتحدث العمير عن موقفه من قضية سب الرسول ﷺ والمساس بعرضه، حيث قال: إن لي موقفا واضحا من هذه القضية، وقد تحدثت في جلسة الخميس وأكدت أننا لا يمكن ان نسمح لجاهل أو مستقصد بأن يشكك في حبنا كمسلمين للنبي ﷺ.

وانتقل العمير الى الحديث عن قضية الاغنية الفاسدة، وأشار الى كلمته في جلسة الثلاثاء الفائت حول أهمية تشديد الحكومة للرقابة الغذائية، موضحا انه تقدم باقتراح بهذا الخصوص حول الرقابة الغذائية، وان شاء الله يرى النور قريبا وبعد انتهاء العمير من كلمته، تم فتح باب النقاش وتركزت أسئلة ومداخلات النساء الحاضرات حول عدد من القضايا منها مشاكل المطلقات والمعاناة خاصة في السكن مثل قضية صباح السالم ومجمع الصوابر والشقق الموجودة بهما.

وأثارت الحاضرات قضية الزيادات المالية وطلبن تفسيرا حولها، خاصة زيادات المتقاعدين وحجم الزيادات، فأوضح العمير ان الزيادة هي 12,5٪ على الراتب الاجمالي للمتقاعد، أما الزيادة بالنسبة للموظفين فهي 25٪ على الراتب الأساسي، واشتكت الحاضرات من مشاكل الرعاية الصحية وخاصة الرعاية السريرية بالمستشفيات التي تعاني من ضيق شديد وقلة توافر الأسرّة للمرضى، ووعد العمير بأن يولي هذه القضية الاهتمام اللازم وتحدثت الحاضرات عن ضرورة فرض غرامات على التدخين بالأماكن العامة ومكافحة هذه الظواهر، وهناك قانون حول ذلك لكن للأسف لا يطبق.

وأثارت الحاضرات مشكلة الزحام المروري بالشوارع وكثرة سيارات الأجرة، وقد ذكر العمير انه للأسف يأخذ بعض الكويتيين رخص الأجرة ويؤجرها للغير، مما يوقع المواطنين في مشاكل الازدحام المروري نتيجة سوء استخدام ذلك.

وتناولت الحاضرات قضية بدل الايجار المخصص لأصحاب الطلبات الإسكانية الذين لم يحصلوا على سكن حتى الآن، حيث تعاني المرأة العزباء الأمرين بسبب عدم حصولها على بدل الايجار أسوة بالرجل وتحدثت الحاضرات عن قضية شؤون القصر.

وقال العمير: هذه قضية مهمة فالهيئة تعتمد في تعاملها مع القاصر على استثمار أمواله فقط وتكثيفها دون النظر الى حق القاصر في احتياجاته النفسية والصحية والتعليمية، وهي معاملة مادية بحتة وهذه النقطة سنثيرها ونعتني بها.

وأثارت الحاضرات قضية الخلل في التركيبة السكانية وزيادة الوافدين، خاصة من العزاب والعمالة السائبة.

# مطيع: ما القضايا المسجلة ضد المتجاوزين في الشبكة العنكبوتية؟

احمد مطيع

وجه النائب احمد مطيع سؤالا للنائب الاول لرئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود جاء فيه: بناء على ما يحدث من جرائم وتعديات على حقوق الغير على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) ليلا ونهارا من فئة غير مسؤولة، لذا يرجى افادتي وتزويدي بما يلي:

● القضايا التي تم تسجيلها ضد المعتدين والمجرمين على الشبكة العنكبوتية؟

● انواع الجرائم التي تم القبض على مرتكبيها على الانترنت؟

وهل هناك جرائم سابقة تم تسجيلها تتعلق بالتعدي على ثوابت الشريعة الاسلامية والطعن فيها؟ فإن كان الجواب بـ «نعم» فما عددها؟ وما اقصى عقوبة تمت في هذا الباب؟

● عدد من تم التحقيق معهم في تلك الجرائم؟

● في جرائم التعدي على الحسابات البنكية وسرقة الاموال هل تم القبض على فاعليها وارجاع الحقوق لاصحابها؟

● بالنسبة للجرائم الاخلاقية والتعدي على الاشخاص ونشر خصوصياتهم، ونشر الوسائل التي تحض على الرذيلة في المجتمع، كم عدد الجرائم التي تم رصدها من هذا النوع؟ وما العقوبات الرادعة التي تم اتخاذها تجاه اولئك الاشخاص؟

● هل هناك خطة تتبناها الوزارة لكشف تلك الجرائم والحماية لمرتادي الانترنت من الوقوع في فخ اولئك المجرمين والمعتدين؟

● هل هناك جرائم دولية وقعت على بعض افراد الشعب الكويتي؟ فإن كان الجواب بـ «نعم» فما هي انواع تلك الجرائم واعدادها؟ وما الوسائل التي تتخذونها للحفاظ على الحقوق بين الدول ومعاقبة المجرمين؟ وهل هناك عقبات دولية تواجهكم في ذلك؟ وهل هناك دول لا تستطيعون ملاحقة المجرمين بها؟

# الطبطبائي يقترح خطة لمعالجة الاختناقات المرورية: إزالة الإشارات الضوئية وتوسعة الدائري الخامس وإنشاء دوارات

د.وليد الطبطبائي

قدم النائب د.وليد الطبطبائي اقتراحا برغبة جاء فيه:

تعتبر مشكلة الاختناقات المرورية من اهم المشاكل التي تواجه معظم المواطنين والمقيمين في الدولة، حيث لم يعد الازدحام المروري يقتصر على فترة الذروة فقط انما في معظم الاوقات او على مدار الساعة، الامر الذي يتطلب الدراسة الجدية ووضع الحلول الشافية وفي هذا المقترح ما يقدم حلولا لتحديث البنية التحتية وتنظيم حركة السير وحل مشاكل الاختناقات المرورية.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

**أولا: الاشارات المرورية:**

1. العمل على إلغاء جميع الاشارات المرورية سواء كانت على الجسور او منفردة ما عدا الاشارات الموجودة داخل مدينة الكويت (المرقاب وشرق والقبلة) والاستعاضة عما هو قائم منها بالجسور والانفاق والدوارات.
2. العمل على التقليل من الاشارات المرورية داخل العاصمة ما امكن في المستقبل.

**ثانيا: الدائري الاول:**

1. ربط الدائري الاول من شارع الخليج من الجهتين بطرق دون توقف.
2. إلغاء جميع الاشارات المرورية فوق الجسر الموجود على الدائري.

**ثالثا: الدائري الثاني:**

1. العمل على توسعة الدائري الثاني بما لا يقل عن ثلاثة خطوط سير من الجهتين.
2. اضافة مواقف خاصة في الخانة الرابعة للباصات وسيارات الاجرة والشرطة والاسعاف ومواقف آمنة للسيارات المعطلة على طول الدائري.

**رابعا: الدائري الثالث:**

1. العمل على توسعة الدائري الثالث من الجهتين بما لا يقل عن ثلاثة خطوط سير من الجهتين.
2. اضافة مواقف خاصة في الخانة الرابعة للباصات وسيارات الاجرة والشرطة والاسعاف ومواقف آمنة للسيارات المعطلة على طول الدائري.

**خامسا: الدائري الرابع:**

1. العمل على استكمال الدائري الرابع ليصل الى مدينة الجهراء دون توقف.
2. العمل على توسعة الدائري الرابع من الجهتين بما لا يقل عن اربعة خطوط سير من السالمية الى الخالدية وبما لا يقل عن خمسة خطوط من الشويخ الصناعية الى مدينة الجهراء لكي يخدم المناطق الجديدة التي ستنشأ بالمستقبل في شمال وغرب الكويت.
3. اضافة مواقف خاصة للباصات وسيارات الاجرة والشرطة والاسعاف ومواقف آمنة للسيارات المعطلة على طول الدائري.

**سادسا: الدائري الخامس:**

1. العمل على استكمال الدائري الخامس ليصل الى وصلة الدوحة دون توقف.
2. العمل على توسعة الدائري الخامس من الجهتين بما لا يقل عن خمسة خطوط سير من تقاطعه مع طريق الفحيحيل السريع الى وصلة الدوحة.
3. اضافة مواقف خاصة للباصات وسيارات الاجرة والشرطة والاسعاف ومواقف آمنة للسيارات المعطلة على طول الدائري.

**سابعا: الدائري السادس:**

1. العمل على توسعة الدائري السادس من الجهتين بما لا يقل عن خمسة خطوط سير.
2. اضافة مواقف خاصة للباصات وسيارات الاجرة والشرطة والاسعاف ومواقف آمنة للسيارات المعطلة على طول الدائري.

**ثامنا: الدائري السابع:**

1. العمل على توسعة الدائري السابع من الجهتين بما لا يقل عن خمسة خطوط سير.
2. اضافة مواقف خاصة للباصات وسيارات الاجرة والشرطة والاسعاف ومواقف آمنة للسيارات المعطلة على طول الدائري.

**تاسعا: طريق الفحيحيل السريع:**

1. توسعة طريق الفحيحيل بما لا يقل عن اربعة خطوط سير من الجهتين من تقاطعه مع الدائري الاول الى الدائري السادس، وتوسعة الطريق بما لا يقل عن خمسة خطوط من تقاطعه مع الدائري السادس الى تقاطعة مع طريق الملك فهد السريع.
2. اضافة مواقف خاصة للباصات وسيارات الاجرة والشرطة والاسعاف ومواقف آمنة للسيارات المعطلة على طول الدائري.

**عاشرا: طريق الملك فهد السريع:**

1. توسعة طريق الملك فهد بما لا يقل عن خمسة خطوط سير من الجهتين من تقاطعه مع الدائري السادس الى النويصيب.
2. اضافة مواقف خاصة للباصات وسيارات الاجرة والشرطة والاسعاف ومواقف آمنة للسيارات المعطلة على طول الدائري.

**الحادي عشر: الشوارع الرئيسية ما بين المناطق:**

1. توسعة الطرق ما بين المناطق بما لا يقل عن ثلاثة خطوط سير من الجانبين.

**الثاني عشر: الطرق السريعة المستحدثة:**

1. في حال التخطيط لعمل طرق سريعة او طرق دائرية لربط مدن جديدة مع شبكة الطرق الحالية يجب تخطيط تلك الطرق بما لا يقل عن خمسة خطوط سير من الجهتين مع ترك مساحات جانبية تخدم توسعات مستقبلية.

## أورد تعليقاً على القانون المقترح

# الكندري: عقوبة الطعن بالذات الإلهية والرسول ﷺ وفقاً للقانون الوضعي

أورد د.فيصل الكندري تعليقا على الاقتراح بقانون بشأن تشديد عقوبة الطعن بالذات الإلهية وبالرسول ﷺ جاء فيه: تقدم بعض أعضاء مجلس الأمة باقتراح بقانون بشأن تشديد عقوبة الطعن بالذات الإلهية وبالرسول ﷺ وسيتم دراسة هذا الاقتراح باللجنة التشريعية ومن ثم إقراره ورفعه للمجلس للموافقة عليه.

وقبل أن تقوم اللجنة التشريعية بدراسته فإننا سنقدم هذه الملاحظات على الاقتراح المقدم بتغليظ العقوبة إلى الإعدام أو الحبس المؤبد على كل من طعن بالذات الإلهية أو الرسول ﷺ وفي عرضه وعرض زوجاته.

بداية الاقتراح بقانون مزج بين القانون الوضعي والقانون الجنائي الاسلامي، وعلى الرغم من ذلك فهو خالف القواعد المعمول بها في القانونين وذلك للأسباب التالي:

1. قرر عقوبة الاعدام على كل من يطعن بالذات الإلهية وبالرسول ﷺ لكنه في الوقت نفسه جعل عقوبة الإعدام اختيارية مع عقوبة الحبس المؤبد وهذا على خلاف المتفق عليه فقها.
2. أجاز الاقتراح تخفيف العقوبة إلى الحبس لمدة لا تزيد على خمس سنوات إذا أبدى المحكوم عليه ندمه وأسفه كتابة وشفاهة بعدم العودة إلى سلوكه السابق وهذا على خلاف التشريع الجنائي الإسلامي أن المرتد يستتاب قبل الحكم عليه وليس بعد الحكم عليه.
3. لم يبين الاقتراح بقانون الجهة التي تقبل تأسف وندم المحكوم عليه كتابة وشفاهة ومن ثم تقرر له تخفيف العقوبة.
4. نص الاقتراح على أن المحكوم عليه إذا عاد إلى سلوكه السابق قضت محكمة التمييز بسريان العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة أي الإعدام أو الحبس المؤبد، ويلاحظ على تلك الفقرة:

● كان يجب أن ينص بسريان العقوبة المحكوم بها على العائد بارتكاب جريمته وليس العقوبة المنصوص عليها لأن هنا سنعطي محكمة التمييز سلطة تغيير الحكم الذي قضت به آخر محكمة نظرت القضية وأصدرت حكما نهائيا في الموضوع.

● لم يحدد الاقتراح ما هي المدة التي إذا عاد المحكوم عليه بالطعن بالذات الإلهية أو بالرسول ﷺ سيكون لمحكمة التمييز أن تقضي عليه بعقوبة الإعدام أو الحبس المؤبد أم أن المدة مفتوحة إلى ما لانهاية.

● الاقتراح خالف نظام العود المعمول به قانونا طالما نتحدث عن جريمة معاقب عليها في القانون الوضعي وليس وفقا للشريعة الإسلامية بمعنى أن محكمة التمييز ستقضي على العائد بالإعدام أو الحبس المؤبد إن هو عاد لسلوك الطعن بالذات الإلهية وبالرسول ﷺ وهذا فيه هدم كبير لمبدأ قرينة البراءة وحق المتهم بمحاكمة عادلة لأن ما قام به المحكوم عليه هي جريمة أخرى غير تلك التي حكم بها وتم تخفيفها، لذلك وجب محاكمته على جريمته الجديدة وفقا للقواعد الإجرائية المعمول بها وعندها المحكمة المختصة ستنظر بتشديد العقوبة عليه بسبب العود إلى ارتكاب جريمته مرة أخرى.

● الاقتراح حاول أخذ قواعد الامتناع عن النطق بالعقوبة ووقف تنفيذ العقوبة في حالة ارتكاب المحكوم عليه جريمة أثناء فترة الامتناع او وقف التنفيذ مع النص ان محكمة التمييز تقضي بعقوبة الاعدام أو الحبس المؤبد على المحكوم عليه بالطعن بالذات الإلهية أو بالرسول ﷺ، لكن الاقتراح لم يوفق في ذلك، حيث أحكام التخفيف لها قواعد لا تنطق على الاقتراح المقدم.

لذلك، يجب عدم التسرع في إقرار الاقتراح بل تجب دراسته بتأن لأن فيه خروجا على قواعد القانون الجزائي وقواعد الشريعة الإسلامية فالعبرة بتطبيق القواعد المعمول بها في الجريمة والعقوبة وليست بالعقوبة وحدها.

لذلك، نرى أن تقوم اللجنة التشريعية باتباع الطريقين التاليين:

● الطريق الأول: تشديد العقوبة على الطعن بالذات الإلهية وبالرسول ﷺ وأزواجه وفقا للنظام القانوني الوضعي المطبق حاليا ووفقا للنظام القضائي المختص في النظر والحكم على تلك الجرائم. وهذا الخيار سهل الأخذ به الآن شريطة عدم اعتبار أن العقوبة المقترحة هي حد توجب قتل الطاعن وفقا للقواعد الشرعية.

● الطريق الثاني: وهو طريق شائك وصعب باعتبار أن العقوبة هي حد توجب قتل الطاعن بالذات الإلهية والرسول صلى الله عليه وسلم، والقول بصعوبة الأخذ بالرأي الثاني يعود للأسباب التالية:

1 ـ أن العقوبات الشرعية يجب أن تطبق جميعا، وتطبيق عقوبة واحدة من تلك العقوبات هي تجزأة لا تعطينا الحق بالقول بأننا طبقنا شرع الله عز وجل.

2 ـ تطبيق العقوبات الشرعية لا تتوافق مع النظام القضائي المعمول به حاليا من حيث تشكيل المحاكم الجنائية واختصاصاتها.

3 ـ يلزم لتطبيق الحدود الشرعية إنشاء محاكم شرعية مختصة بالنظر في تلك الجرائم. وخروجا عن العواطف في إصدار التشريعات الجزائية، فإننا نقترح على اللجنة التشريعية الآتي:

ـ المرحلة الأولى: تشديد العقوبة على من يطعن بالذات الإلهية وبالرسول ﷺ بالحبس مدة لا تزيد على 10 سنوات وهو طريق أسرع وأسهل في ردع من يرتكب هذه الكبيرة في الوقت الحاضر ودون الدخول في الخلافات السياسية والشرعية في تشريع حد القتل على مرتكب هذه الكبيرة.

ـ المرحلة الثانية: تنظيم وتشريع عقوبات الحدود والقصاص وفقا لتنظيم قانوني جديد وفقا للأسلوب التالي:

أ ـ الإبقاء على قانون الجزاء والقوانين الجزائية المكملة له وكذلك قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

ب ـ العمل على تقنين عقوبات الحدود والقصاص في تشريع مستقل وإلغاء ما يتعارض معها فقط في قانون الجزاء.

ج ـ العمل على تنظيم محاكم شرعية مختصة فقط في نظر الجرائم التي تعاقب حدا أو قصاصا.

د.فيصل الكندري

# الدقباسي يستنكر عجز الحكومة عن توفير فرص عمل للكويتيين المؤهلين

علي الدقباسي

استنكر النائب علي الدقباسي أن تعجز الحكومة عن توفير فرص عمل لكويتيين تم تأهيلهم عبر دورات حكومية أجرتها مؤسسات الدولة، فيما نجد هذا الكم الهائل من العمالة الوافدة في وزارات الدولة المختلفة مبينا أن التناقض الحكومي بين ما ترفعه من شعارات وواقع تعاطيها مع ملفات مهمة كملف البطالة يبعث على القلق من النهج الحكومي برمته، والذي أجمع الشعب على ضرورة تعديل مساره في هذه المرحلة الحساسة من عمر الكويت.

وأكد الدقباسي انه سيوجه اسئلة عدة في هذا الشأن إلى سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك والوزراء المعنيين «وعلى الجميع أن يتحمل مسؤولياته»، محذرا من أن يأتي الوقت الذي نقول فيه للحكومة «لقد منحناك من الوقت ما يكفي وحان وقت المحاسبة». وقال الدقباسي ان أول الاستحقاقات التي تقع على عاتق الحكومة في هذا الملف بخلاف تقديم حلول عاجلة للمشاكل المطروحة، هو التجاوب مع المقترح الذي قدمناه بشأن إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في اجهزة الدولة المختلفة.

# العنجري يسأل الشمالي عن هيئة الاستثمار

عبدالرحمن العنجري

قدم النائب عبدالرحمن العنجري سؤالا برلمانيا الى وزير المالية مصطفى الشمالي جاء كالتالي: يرجى إفادتي عن الآتي:

1 ـ تزويدنا بأسماء أعضاء مجالس إدارات الشركات المحلية والدولية، الذين يمثلون الهيئة العامة للاستثمار منذ 2009/1/1 وحتى تاريخ هذا السؤال.

2 ـ بيان بالمكافآت التي يحصل عليها ممثلو الهيئة العامة للاستثمار لهذه الشركات وذلك بكشف تفصيلي.

3 ـ هل يوجد في الهيئة العامة للاستثمار صندوق لتجميع هذه المكافآت، ومن ثم يكون توزيعها بناء على معايير وأسس موضوعية ومهنية.

4 ـ تزويدنا بكشف تفصيلي بالاستثمارات الخاصة والتي قامت بها الهيئة منذ 2007/1/1، وتوضيح التوزيع الجغرافي لها والتصنيف الاستثماري اذا كان هناك تخارج لبعض هذه الاستثمارات.

5 ـ ما الشركات المحلية التي تريد محافظ استثمارية (أسهم وعقارات) نيابة عن الهيئة العامة للاستثمار؟

6 ـ ما المعايير والأسس الفنية لاختيار هذه الشركات؟